



## عمال المزارع السابقين في زمبابوي

كاتينكا ريدر بوس

الكثير من عمال المزارع الذين هم من أصول أجنبية وجدوا أنفسهم في موقف صعب: فهم لا يزالون يعيشون في المزارع التي كانوا يعملون بها، ولكن بعد أن طرد أرباب عملهم السابقين من الأرض أصبحوا يقيمون في منازلهم دون وجه حق ويتعرضون باستمرار لخطر النزوح القسري من جانب ملاك المزارع الجدد. فهم من أكثر الناس ضعفاً في زمبابوي اليوم، إذ يعيشون بدون سبل للرزق، وبإمكانية ضئيلة أو معدومة للحصول على الخدمات الاجتماعية، وبدون أي هياكل دعم يمكن الاتكال عليها.

كاتينكا ريدر بوس (katinka.ridderbos@nrc.ch)

هي محللة قطرية (السودان وأوغندا وزمبابوي) في مركز رصد النزوح الداخلي - <http://www.internal-displacement.org>

١. مركز رصد النزوح الداخلي، الوجوه العديدة للنزوح: التنازحون داخلياً في زمبابوي، أغسطس/آب ٢٠٠٨ [www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)، ص ٣٢.



يتوفر الآن الملحق الخاص من نشرتنا والذي يشمل على ٤٠ صفحة تركز على النقاش الدائر في المؤتمر الدولي الذي تم عقده في أوغندا يومي ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي ركز على المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في الذكرى العاشرة لصدورها. قد صدر الملحق باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. ويمكن تنزيل النسخة العربية منه من موقعنا: <http://www.hijra.org.uk/GuidingPrinciples10.htm>

يعاني مئات الآلاف من الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية ممن كانوا يعملون في المزارع التجارية المملوكة للبيض في زمبابوي من انعدام الجنسية وفقدان الوظيفة، مما يضطرهم بالتالي إما للنزوح أو لخطر التعرض للنزوح.

وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، وقبل بدء برنامج الإصلاح الزراعي سريع الخطى، كان هناك ما يقدر بنحو مليونين من عمال المزارع والعمال الموسمين وأسرهم يعيشون ويعملون في المزارع التجارية. ومن بين هؤلاء يُعتقد أن ما يقدر بنحو مليون شخص (٢٠٠ ألف من عمال المزارع وأسرهم) قد فقدوا منازلهم ووظائفهم كنتيجة مباشرة لبرنامج الإصلاح الزراعي.

وكان حوالي ٣٠ بالمائة من أصل المليونين مزارع ينحدرون من أصول أجنبية، إذ كان أغلبهم من المهاجرين من الجيل الثاني أو الثالث الذين كان آبائهم أو أجدادهم قد انتقلوا إلى زمبابوي (أو روديسيا السابقة قبل الاستقلال عام ١٩٨٠) كعمال مهاجرين قادمين من ملاوي أو زامبيا أو موزمبيق. وقبل العمل بقانون تعديل الجنسية كان الكثير من هؤلاء العمال الزراعيين الأجانب لهم الحق في الحصول على الجنسية الزمبابوية بموجب دستور البلاد وقانون المواطنة الزمبابوي. إذ كان الكثير منهم قد عاشوا حياتهم كلها في زمبابوي ولم تكن لديهم أي روابط رسمية ببلدانهم الأصلية.

ومع ذلك، كانت العراقل البيروقراطية ومعدلات الأمية المرتفعة بين عمال المزارع «الأجانب» السبب في أن قليلين فقط هم من استطاعوا الحصول على وثائق الجنسية الزمبابوية، أو حتى أي وثائق لإثبات الهوية كشهادات الميلاد. كما أن قانون تعديل الجنسية قد جعل الكثير منهم عرضة لخطر انعدام الجنسية. وفي حين كانت السلطات الزمبابوية تعاملهم كما لو كانوا يحملون جنسية ثانية، إلا أن أصولهم الأجنبية المفترضة لم تعتبرهم في واقع الأمر من مواطنيها. أما غيرهم من عمال المزارع «الأجانب» فكانوا غير مدركين أنه يتعين عليهم التنازل عن الجنسية الأجنبية التي ربما كان يحق لهم الحصول عليها بسبب أصولهم الأجنبية. وحتى لو كانوا مدركين لذلك، فقد كانت الأعباء الإدارية لعملية التنازل عنها كثيراً ما تشكل عقبة يصعب عليهم تجاوزها.

وفي الوقت نفسه، عندما فقد هؤلاء العمال منازلهم في المزارع التجارية لم تكن هناك منازل ورثوها عن أجدادهم في زمبابوي ليعودوا إليها، وذلك لأن أجدادهم أتوا من خارج زمبابوي. ونتيجة لذلك فإن

إن السياسات الحكومية القائمة على كراهية الأجانب والتي تهدف إلى طرد ملاك المزارع وتقويض المعارضة السياسية قد خلفت أعداداً كبيرة من عمال المزارع بلا مكان يذهبون إليه.

بحلول عام ٢٠٠٠، كان رئيس زمبابوي موغاي وحزبه «الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي-التيهة الوطنية» (ZANU-PF) يوجهون للمرة الأولى منذ الاستقلال في عام ١٩٨٠ معارضة سياسية كبيرة. ومع اقتراب انتخابات رئاسة حاسمة في عام ٢٠٠٢، جاءت استجابة «الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي-التيهة الوطنية» بالإعلان عن برنامج إصلاح زراعي سريع الخطى مهد الطريق للحياة القسرية للمزارع التجارية (المملوك أغلبها للبيض).

كما أتت الحكومة بقانون تعديل الجنسية لعام ٢٠٠١. وقد أدخل هذا القانون حتماً على الجنسية المزدوجة، بحيث يفقد الأشخاص ذوي الجنسية المزدوجة جنسيتهم الزمبابوية تلقائياً ما لم يتنازلوا عن جنسيتهم الأجنبية. وكان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو تجريد الزمبابويين البيض والذين يقدر عددهم بنحو ٣٠٠٠٠ من جنسيتهم، وكان الكثير منهم يحملون الجنسية البريطانية وقد اتهمهم حزب «الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي-التيهة الوطنية» باستخدام جنسيتهم المزدوجة في تشويه صورة الحزب الحاكم في الخارج وتمويل «حركة التغيير الديمقراطي» (MDC) المعارضة. إذ كان يُنظر إلى الأشخاص المعارضين - أو الذين كان يُعتقد أنهم معارضون - للحزب الحاكم على أنهم أعداء للدولة ليس لهم أي حق شرعي في الجنسية الزمبابوية.

ولم يكن لهذه الإجراءات أثر على الزمبابويين البيض فحسب وإنما على مئات الآلاف من عمال المزارع كذلك، منهم بصفة خاصة عمال المزارع الكثيرين الذين انحدروا من أصول أجنبية. ولم يكن ذلك مصادفة؛ إذ كان الاعتقاد السائد هو أن عمال المزارع يقعون تحت سطوة أرباب عملهم (البيض)، الذين كان يُعتقد أنهم أيضاً يدعمون «حركة التغيير الديمقراطي» المعارضة. ونتيجة لذلك كان يُعتقد أن عمال المزارع يشكلون نفس القدر من التهديد الذي يشكله المزارعون البيض للحزب الحاكم.